A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/415
S/20749
25 July 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
JUL 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البنود ٣٨ و ٣١ و ٣٣ و ٣٧ و ٣٩
و ٤١ و ٤٤ و ٤٨ و ٦٣ و ٧٣ و ٨٣
و ٨٥ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١٤٣
من جدول الاعمال المؤقت*

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الحالة في كمبوتشيا

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين

الحالة في الشرق الاوسط

قضية فلسطين

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الاثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين إيران والعراق

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

---

* A/44/150

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا ، نيابة عن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة للدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، النص الذي يتضمن مقتطفات من البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في بندر سري بيغاوان في ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٨ و ٣١ و ٣٣ و ٣٧ و ٣٩ و ٤١ و ٤٤ و ٤٨ و ٦٣ و ٧٢ و ٨٣ و ٨٥ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١٤٣ من جدول الاعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) نانا سوتريسنا
السفير
الممثل الدائم

المرفق

مقتطفات من البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المعقود في بندر سري بيغاوان يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩

مقدمة

عقد الاجتماع الوزاري الثاني والعشرون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وافتتح الاجتماع رسميا صاحب الجلالة السلطان حاجي حسنال بولقيه ، سلطان وياغ دي - بيرتوان بروني دار السلام .

وحضر الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بولقيه وزير خارجية بروني دار السلام ؛ وسعادة السيد علي ألاتاس ، وزير خارجية جمهورية اندونيسيا ؛ وسعادة داتو حاجي أبو حسن بن حاجي عمر ، وزير خارجية ماليزيا ؛ وسعادة السيد راؤول س. مانغلابوس وزير خارجية جمهورية الفلبين ؛ وسعادة السيد وونغ كان سينغ ، وزير الخارجية ووزير التنمية المجتمعية في جمهورية سنغافورة ، وسعادة الفريق الأول طيار سيدهي سافيتسيلا ، وزير خارجية تايلند والوفود المرافقة لهم .

وترأس الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بولقيه ، وزير خارجية بروني دار السلام . وانتخب السيد علي ألاتاس ، وزير خارجية اندونيسيا ، نائبا للرئيس .

مؤتمر القمة الصيني - السوفياتي

رحب وزراء الخارجية بمؤتمر القمة الصيني - السوفياتي الذي عقد مؤخرا في بيجينغ في أيار/مايو ١٩٨٩ . ومع أن نطاقه كان محدودا ، فمن المتوقع أن يعجل بتحسين العلاقات بين الدول العظمى . ورأوا أن تطبيع العلاقات الصينية السوفياتية سيسهم في تخفيف التوترات الدولية وتهيئ جو ملائم لتسوية المشاكل الاقليمية .

الحالة في كمبوتشيا

استعرض وزراء الخارجية التطورات السياسية الحالية وأعربوا عن أملهم في أن يسهم الجو السياسي السائد في إيجاد تسوية شاملة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا التي نشأت

عن الاحتلال العسكري الفييتنامي لكمبوتشيا الذي يشكل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، ولحق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

وفي هذا الصدد ، أحاط وزراء الخارجية علما بإعلان فييت نام انها ستسحب قواتها من كمبوتشيا بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، واعتبروه تطورا ايجابيا ، إلا أنهم شددوا على أن الانسحاب الفييتنامي يجب أن يتم في إطار تسوية سياسية شاملة تتكامل فيها الجوانب الخارجية والداخلية لمشكلة كمبوتشيا . وأكد وزراء الخارجية من جديد ايمانهم بضرورة إنشاء آلية رقابة دولية فعالة للاشراف على الانسحاب والتأكد منه وقوة دولية فعالة لصيانة السلم تحت رعاية الامم المتحدة تتولى صون السلم والنظام في انتظار إجراء انتخابات حرة .

وفي الوقت نفسه ، طلب وزراء الخارجية من فييت نام والاحزاب الكمبوتشية أن تواصل إبداء المرونة وقدر أكبر من التساهل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . وفي هذا الخصوص ، أكدوا أهمية المحادثات بين الاطراف الكمبوتشية لتمهيد السبيل للوفاق الوطني في كمبوتشيا . وأعاد وزراء الخارجية تأكيد دعمهم للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة صاحب السمو الملكي الامير نورودوم سيهانوك . وشدد وزراء الخارجية على الدور الرئيسي الذي قام به صاحب السمو الملكي نورودوم سيهانوك في تسوية المشكلة الكمبوتشية ورحبوا باستئنافه رئاسة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

ولاحظ وزراء الخارجية مع التقدير المبادرة الفرنسية الرامية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا . وينبغي أن يكون المؤتمر الدولي مكملا للجهود التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خلال فترة العشر سنوات الاخيرة لايجاد تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية عن طريق الامم المتحدة واجتماعات جاكارتا غير الرسمية وطرائق أخرى . وينبغي أن يبنى على القضايا والمبادئ التي نوقشت بالفعل من خلال عملية اجتماعات جاكارتا غير الرسمية وترسخت في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وأكد وزراء الخارجية على ضرورة أن يكون هدف المؤتمر هو تحقيق تسوية سياسية شاملة .

وأعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم للمجتمع الدولي لدعمه المتواصل للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . كما أعرب وزراء الخارجية عن شكرهم لجميع البلدان لاسهامها في الجهود المتواصلة الرامية

إلى التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكمبوتشية . وأعربوا عن امتنانهم لسعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الامين العام للامم المتحدة لما بذله من جهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة عادلة دائمة للمشكلة الكمبوتشية . كما أعربوا عن شكرهم لسعادة السيد رفيع الدين أحمد ، الممثل الخاص للامين العام للشؤون الإنسانية في جنوب شرقي آسيا ، ورحبوا بحضوره الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

إجتماع جاكارتا غير الرسمي

استعرض وزراء الخارجية الجهود الدبلوماسية التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة للمشكلة الكمبوتشية التي جلبت المعاناة على الشعب الكمبوتشي والتي تشكل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . وكرروا الاعراب عن الحاجة إلى حل هذه المشكلة بالوسائل السياسية والاسهام بذلك في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة وأكدوا من جديد التزامهم بمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة وفقا لقرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا .

ونجحت عملية اجتماعات جاكارتا غير الرسمية ، بوصفها مبادرة اقليمية هامة ، في تحديد مجالات الاتفاق الرئيسية ووضع الإطار الاساسي للتسوية السياسية . وبوجه خاص ، كانت اجتماعات جاكارتا غير الرسمية تطورات إيجابية أسهمت في تقدم عملية التسوية السلمية للمشكلة الكمبوتشية . ودعا وزراء الخارجية أطراف النزاع وفييت نام إلى مواصلة إبداء المرونة والاستعداد للتوصل إلى حل وسط في سعيهم إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة للمشكلة . وأحاط وزراء الخارجية علما بنتائج الاجتماع المعقود بين صاحب السمو الملكي نورودوم سيهانوك والسيد هون سين وكذلك الاجتماع المعقود بين السيد سون سان والسيد هون سين في جاكارتا يومي ٢ و ٣ أيار/ مايو ١٩٨٩ .

وأعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم لاندونيسيا ، باعتبارها المتحدث مع فييت نام نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لبدئها عملية اجتماعات جاكارتا غير الرسمية التي ضمت للمرة الأولى جميع الاطراف المشتركة مباشرة في المشكلة الكمبوتشية والبلدان المعنية الاخرى في المنطقة . وأعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم الصادق لسعادة علي ألاتاس لمثابرته وما بذله من جهود دؤوبه لتنظيم اجتماعات جاكارتا غير الرسمية تنظيما ناجحا .

اللاجئون في الهند الصينية

أشار وزراء الخارجية إلى بيانيهما المشتركين الصادرين في بانكوك في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وفي بندر سري بيغاوان في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على التوالي واللذين دعوا فيهما إلى عقد مؤتمر دولي معني باللاجئين في الهند الصينية ووضع خطة عمل شاملة جديدة لمعالجة مشكلة اللاجئين في الهند الصينية .

ورحب وزراء الخارجية بنجاح المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة وعقد في جنيف في الفترة ١٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، برئاسة وزير خارجية ماليزيا .

وأعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم الخالص للأمين العام للأمم المتحدة لفهمه لأزمة اللاجئين في الهند الصينية وللمساعدة التي قدمها في عقد المؤتمر الدولي ، وكذلك لوكيل الأمين العام ، رفيع الدين أحمد ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ولجميع البلدان المعنية لتعاونها واسهامها في نجاح المؤتمر الدولي .

ولاحظ وزراء الخارجية أن المؤتمر الدولي قد اعتمد بتوافق الآراء مشروع الإعلام وخطة العمل الشاملة الذي كان قد اعتمده الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية الذي عقد على مستوى كبار المسؤولين في كوالا لمبور في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ .

ورأى وزراء الخارجية أن التدابير المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة مترابطة ويدعم بعضها بعضا وينبغي أن تنفذها برمتها جميع الأطراف المعنية ، مع مراعاة مواقفها الوطنية . وأكدوا من جديد استعداد بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية لضمان النجاح في تنفيذ خطة العمل الشاملة .

وكرر وزراء الخارجية أن العناصر الأساسية لحل مشكلة اللاجئين في الهند الصينية حلا دائما هي سرعة توطين جميع الفييتناميين في مخيمات في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قبل التواريخ المحددة للانتهاء من هذه العملية في آذار/مارس ١٩٨٩ ، ضمن إطار زمني مدته ثلاث سنوات ، وتوطين جميع الأشخاص الذين يتقرر اعتبارهم لاجئين دون أن يخلف ذلك مشكلة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والانخفاض الملحوظ في تدفق طالبي حق اللجوء السياسي ، وإيجاد حلول قابلة للتطبيق لمعالجة أوضاع جميع الاشخاص الوافدين الذين يعتبرون من غير اللاجئين وبالتالي ليسوا أهلا للتوطين في بلد آخر .

وطلب وزراء الخارجية من جميع البلدان ومن المنظمات الدولية المعنية التعاون على الوجه الكامل في هذه المساعي ، مع مراعاة مواقفها الوطنية ، بما في ذلك إنشاء صندوق لإعادة الدمج تديره مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ورحب وزراء الخارجية باقتراح حكومة الفلبين باستضافة مركز اقليمي لعملية توطين لاجئي الهند الصينية في بلدان حق اللجوء الاول ، رهنا بالشروط الاربعة المعلن عنها في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الصين الهندية .

ولاحظ وزراء الخارجية أيضا مع الارتياح أن بعض بلدان التوطين أعلنت الاعداد النهائية التي ستستقبلها من سكان المخيمات الحاليين قبل إعلان التواريخ المحددة للانتهاء من عملية التوطين في منطقة جنوب شرق آسيا المقرر لها ثلاث سنوات ، وحثوا ، في هذا الصدد ، بلدان إعادة التوطين الاخرى على المساعدة في إعادة توطين سكان المخيمات هؤلاء بروح من المشاركة الدولية في تحمل الاعباء .

كذلك حث وزراء الخارجية فييت نام على تحمل المسؤولية ازاء مواطنيها ذاتها ، وأن تقبل ، بتحملها هذه المسؤولية ، عودة جميع الفييتناميين الذين لم يتقرر اعتبارهم لاجئين وليسوا ، لذلك ، مؤهلين للتوطين في بلد آخر .

وأكد وزراء الخارجية على أن الصدق من جانب فييت نام واتخاذها تدابير فعالة ازاء ايجاد حل دائم لمشكلة سكان القوارب الفييتناميين ، بالاضافة الى المسألة الكمبودية ، هي أمور حيوية أيضا من أجل تعزيز التعاون والتفاهم وحسن الجوار عموما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام علاوة على تعزيز السلم والانسجام في المنطقة .

<u>منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا</u>

أكد وزراء الخارجية من جديد عزم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على العمل من أجل تحقيق منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا . وكرروا قرار القمة الثالثة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بوضع استراتيجية ملائمة ذات غايات وأهداف واضحة لتكون دليلا على التقدم نحو التحقيق المبكر لمنطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا . كذلك أعطوا توجيهاتهم الى كبار الموظفين لمواصلة اعتبار مفهوم المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا عنصرا من عناصر منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا وذلك من أجل إكمال صياغة معاهدة بشأن انشاء منطقة خالية

من الاسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في أسرع وقت ممكن ، مع مراعاة جميع ما يترتب عليها من آثار . واتفقوا على أن بامكان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا اجراء مفاوضات ، في وقت مناسب ، مع الدول الاخرى بشأن العناصر الاولية لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وذلك لغرض الحصول على دعمها من أجل انشاء هذه المنطقة .

المخدرات

ولاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح استمرار التعاون القائم فيما بين الوكالات المعنية بالمخدرات في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ما تبذله من جهود مشتركة لمكافحة ومنع كارثة خطر المخدرات في المنطقة . وأعربوا عن أملهم في أن يستمر تقديم هذه المساعدات في المستقبل . ودعا وزراء الخارجية أيضا الى مواصلة التعاون الوثيق فيما بين المنظمات غير الحكومية في ميدان التثقيف الوقائي علاوة على معالجة وإعادة تأهيل مدمني المخدرات .

وأثنى وزراء الخارجية على ما يبذله المجتمع الدولي من جهود متضافرة ومتسمة بالعزم لمكافحة مشكلة المخدرات وأعربوا عن ارتياحهم لاعتماد وتوقيع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في فيينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

واستعرض وزراء الخارجية الحالة الراهنة لمشكلة المخدرات وكرروا الاعراب عن قلقهم الشديد ازاء الاتجاه المتغير لاساءة استعمال المخدرات وما يستتبعه من نتائج معاكسة . وأعربوا أيضا عن قلقهم لنشوء الظاهرة الجديدة المتمثلة في ارتباط اساءة استعمال المخدرات بالاصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وهو ما يشكل تهديدا خطيرا لما فية المجتمع الدولي . ولذلك دعا وزراء الخارجية الى توجيه اهتمام خاص وبذل جهود متكاتفة للتغلب على هذه المشكلة .

وكرر وزراء الخارجية عزمهم الاكيد على بذل جهود قائمة على التعاون الوثيق لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في المنطقة ، مشيرين الى إعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للمبادئ المتعلقة باساءة استعمال المخدرات .

المسائل الاقتصادية الدولية

لدى استعراض الحالة الاقتصادية الدولية ، لاحظ وزراء الخارجية مع القلق استمرار الترابط غير المتوازن بين بلدان الاقتصادات النامية وبلدان الاقتصادات

المتقدمة النمو ، علاوة على ما لسياسات الاقتصاد الكلي في بعض البلدان المتقدمة النمو من تأثيرات معاكسة على البلدان النامية . وهناك دلائل على أن التقدم المحرز في خفض الاختلالات الخارجية يتباطأ على أساس السياسات وأسعار الصرف الحالية . ولا يزال العجز التجاري والمالي الكبير في الولايات المتحدة يهدد استقرار الاقتصاد الدولي . ولاحظ وزراء الخارجية أيضا أن لتقلب أسعار صرف العملات الرئيسية أثرا معاكسا خطيرا على التجارة الدولية وميزان المدفوعات ، كما أنه يزيد من حدة مشكلة ديون بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . فمن الاساسي إذن بالنسبة للبلدان الصناعية أن تنسق عملها في ميدان أسعار الصرف من أجل القضاء على التأثيرات المسببة للارتباك والناجمة عن تقلبات أسعار صرف النقد الاجنبي . فينبغي أن يوجه الاعتبار الاساسي نحو تعزيز نمو قوي وسليم في اقتصادات هذه البلدان .

وأعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم للاتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع لجنة المفاوضات التجارية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") المعقود في جنيف في الفترة من ٥ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ والذي أوجد مخرجا من المأزق الذي انتهى اليه استعراض منتصف المدة في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر الماضي مما أتاح استمرار دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وأعرب وزراء الخارجية أيضا عن ارتياحهم لما قدمته الاطراف المنضمة الى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية (مجموعة "غات") من دعم مجدد وغير مشروط لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية على نحو ما دعا اليه إعلان كونتا دل استه . وفيما يتعلق بالزراعة ، أعرب وزراء الخارجية عن أملهم في أن تكون عناصر الاصلاح القصيرة الاجل ، ولاسيما العناصر التي تجمد المستويات الحالية للدعم والحماية في المجال الزراعي ، مؤدية في نهاية المطاف الى حدوث تراجعات كبيرة الى احتمال انهاء هذه التدابير التجارية المشوهة . ولاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح ما تقوم به "مجموعة كيرنس" من دور حاسم من أجل حل الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وهو ما ساعد على المساهمة في اتفاق حل الوسط بشأن مسألة الزراعة . ودعوا جميع الاطراف المعنية الى المحافظة على زخم التقدم المحرز حتى الآن حتى يتسنى تحقيق نظام تجاري زراعي عالمي قائم على نظام تجاري عادل موجه الى الاسواق ويخضع لنظام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية (مجموعة "غات") . وكان وزراء الخارجية متنبهين الى أنه لا يزال هناك الكثير من المساومات الشاقة التي ينبغي اجراؤها ، ومن ثم حاجة الى المحافظة على وحدة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهدفها المشترك خلال الشهور المقبلة . وكرروا عزم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على المشاركة

البناءة في المفاوضات المتعلقة بالمسائل الجديدة . وهي الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، والتدابير والخدمات الاستثمارية المتصلة بالتجارة ، مع المراعاة التامة لما يمكن أن تتعرض له التجارة الدولية والتنمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من آثار .

وفيما يتعلق بمجال المنتجات الاستوائية ، أعرب وزراء الخارجية عن أملهم في استمرار تقديم تنازلات بشأن الوصول الى الاسواق مع التركيز على طائفة واسعة من المنتجات واجراء تخفيضات جمركية أكبر ، وايلاء عناية فورية للحد من تصاعد التعريفات الجمركية على المنتجات الاستوائية شبه المصنعة والمصنعة . وكرر وزراء الخارجية تأكيد الحاجة الى الاستمرار في القيام بدور نشط للمحافظة على زخم المفاوضات في الفترة المتبقية من الجولة الحالية ، والقيام بصورة بناءة باستعراض الاتفاق الاجمالي المعروض بشأن المنتجات الاستوائية وكذلك حث البلدان الاخرى التي لم تقدم عروضها بعد على القيام بذلك . كما أعربوا عن أملهم في استمرار تقدم المفاوضات في مجالات الاجراءات الوقائية ، وتسوية المنازعات ، والتدابير الجمركية والتدابير غير الجمركية ، وعمل نظام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") .

وأعرب وزراء الخارجية عن استمرار التزامهم بكفالة إحراز تقدم في جولة محادثات أوروغواي . وفيما يتعلق بالزراعة ، طمأن وزراء الخارجية الاطراف المتعاقدة الى أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستواصل قيامها بدور فعال في مجموعة كيرنس . وأعربوا عن أملهم في أن تنجح المفاوضات الحالية في إقامة نظام زراعي تجاري أكثر استجابة لمؤشرات السوق الدولية في اطار أحكام ونظم مجموعة "غات" المعززة والاكثر فعالية من الناحية العملية . وتحقيقا لهذا الهدف ، وافقت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على اقتراح مجموعة كيرنس بحث الاتحادات الأوروبية والولايات المتحدة على تنفيذ تخفيضات هائلة تدريجية في كافة تدابير الدعم الزراعي والتدابير الحمائية التي تلحق تشوهات ضارة بالتجارة .

وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم ازاء ظهور تكتلات تجارية وترتيبات اقتصادية اقليمية أخرى ، وكذلك ازاء الاتجاه المتزايد الى اللجوء الى التدابير الثنائية في تسوية مشاكل التجارة . ورأوا أنه لابد من الحفاظ على نظام للتجارة مفتوح ومتعدد الأطراف يعمل في اطار مجموعة "غات" لأن ذلك يكفل بقاء بيئة تجارية دولية عادلة ومنصفة وسليمة . ودعوا جميع البلدان الى مساندة نظام مجموعة "غات" والى بذل جهود أكبر في جولة أوروغواي .

ورأى وزراء الخارجية أن مشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية تعتبر قضية خطيرة تحظى باهتمام عالمي . وكرروا تأكيد الحاجة الى تدفقات مالية جديدة من الدائنين لمواصلة التحسين في النمو . ويعد التنفيذ المتواصل للاصلاح في مجال السياسات الموجه نحو النمو وادخال تحسينات على المناخ الاستثماري من الامور الهامة بوجه خاص . ولاحظوا مع القلق ما يواجه التنمية في البلدان النامية من قيود تتعلق بالموارد ، وحصائل الصادرات غير الكافية ، الناشئة عن النمو البطئ للأسواق ، وعن العوائق التي تحول دون الوصول الى هذه الأسواق وعن الاسعار المنخفضة للسلع الاساسية ، ويضاعف من ذلك هبوط الائتمانات التجارية والمستوى المنخفض للمساعدة الانمائية الرسمية . ولاحظوا ، أنه نتيجة لذلك أصبحت بلدان نامية عديدة مصدرة صافية للموارد المالية ، وهي حالة من الواضح أنها لن تدوم طويلا . ولذلك فقد رحبوا بالجهود المنسقة التي تبذلها البلدان الصناعية والمؤسسات المتعددة الاطراف للتوسع بدرجة كبيرة في تدفق الموارد التساهلية لتنمية المنطقة . وقد قدمت مبادرة المساعدة المتعددة الأطراف من أجل الغلبين اطارا للمساعي ذات الفائدة المتبادلة بين الجهات المانحة والبلدان النامية .

وفيما يتعلق بمشكلة الديون العالمية ، رحب وزراء الخارجية بالمبادرات الاخيرة التي قامت بها البلدان الصناعية في معالجة هذه المسألة مثل مبادرات قمة تورنتو في عام ١٩٨٨ . وأعربوا عن أملهم في أن يتسنى للجهات الدائنة الرسمية النظر في تخفيف عبء الدين على البلدان المثقلة بالديون المستثناة حاليا من شروط تورنتو بالرغم من أن دخل الفرد فيها أعلى قليلا منه في البلدان المؤهلة حاليا ، فضلا عن البلدان التي دأبت على الوفاء بالتزاماتها . كما أعربوا عن تقديرهم للاجراءات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقديم مصادر اضافية لتخفيف رصيد الدين وعبء خدمته من خلال اتباع نهج موجهة نحو الأسواق . وذكروا أن أي دعم اضافي من المصادر الاخرى مثل مصرف التنمية الآسيوي والدائنين الثنائيين سيكون محل ترحيب . وكرر وزراء الخارجية اعتقادهم بأن تعاون الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والدائنين التجاريين ضروري لايجاد حل فعال لمشكلة عبء الدين العالمي .

وفيما يتعلق بمسائل السلع الاساسية الدولية ، كرر وزراء الخارجية إعرابهم عن القلق ازاء انتشار الحمائية في البلدان الصناعية ، وتصاعد حملة التشهير ضد الزيوت النباتية الاستوائية وضد الاخشاب الاستوائية التي تشنها المنظمات غير الحكومية في بعض الدول الغربية ، وكذلك تصاعد حرب إعانة المزارع القائمة فيما بين القوى الاقتصادية الكبرى . ودعا وزراء الخارجية البلدان المعنية الى تنسيق عملها لتحقيق

المزيد من حرية التجارة العالمية في السلع الاساسية واتخاذ خطوات لانهاء حملة التشهير وحرب إعانة المزارع التي كان من أثرها خفض صادرات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من السلع الاساسية .

ورحب وزراء الخارجية بدخول الصندوق المشترك للسلع الاساسية حيز النفاذ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وكرر وزراء الخارجية تأكيد تأييد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمرشح اندونيسيا سعادة السفير بودي هارتانتيو لشغل منصب المدير الاداري للصندوق المشترك . ولاحظ وزراء الخارجية أيضا التقدم المحرز نحو انشاء الفريق الدولي لدراسة مسائل القصدير ، وابرام الاتفاق الدولي الثاني للمطاط الطبيعي بنجاح الامر الذي يبشر بالخير فيما يتعلق بالتعاون فيما بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة .

التعاون في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية

لاحظ وزراء الخارجية الاتجاهات والتطورات الاخيرة في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية ولاسيما الاقتراحات التي قدمتها بعض بلدان الحوار من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي .

نزع السلاح

أعرب وزراء الخارجية عن قلقهم العميق ازاء التصعيد المستمر على الصعيد العالمي لسباق التسلح ، مما يؤثر على سلم وأمن جميع الامم . ورأوا أن ضمان فعالية جميع الجهود الرامية الى تحقيق نزع سلاح حقيقي يقتضي قيام تعاون صادق فيما بين جميع الدول ، ولاسيما الدولتين العظميين ، وأعربوا عن اقتناعهم بأن التقدم المحرز في هذا الميدان قد يعزز الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح لصالح التنمية .

ورحبوا بنتائج مؤتمر الدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والاطراف المعنية الاخرى ، المنعقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وأعربوا عن أملهم في أن تختتم قريبا المفاوضات الجارية في جنيف بشأن ابرام اتفاقية شاملة لحظر الاسلحة الكيميائية . كما لاحظوا مع الارتياح توقيع اتفاق بشأن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، واجراء محادثات بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، بين حلف شمال الاطلسي ، ومنظمة معاهدة وارسو في فيينا . وفي هذا الصدد ، نظروا في المقترحات الاخيرة لرئيس الاتحاد السوفياتي والاقتراحات المضادة لرئيس الولايات المتحدة لخفض قواتهما التقليدية باعتبارها خطوات ايجابية ينبغي تشجيعها .

وبعد أن لاحظوا أن التصديق على معاهدة ازالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد خفف التوتر بين الدولتين العظميين . دعا وزراء الخارجية الجانبين الى متابعة التزامهما بتخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية في المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية . ودعا وزراء الخارجية الدولتين العظميين الى البدء فورا في مفاوضات ازالة الاسلحة النووية القصيرة المدى . وحث وزراء الخارجية أيضا الدولتين العظميين على مواصلة الجهود الرامية الى وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

وأعرب وزراء الخارجية عن أسفهم العميق لأن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أخفقت في اعتماد وثيقة ختامية للمؤتمر .

غرب آسيا

استعرض وزراء الخارجية باهتمام النزاع العربي - الاسرائيلي الذي لم يحل . وكرروا تاييدهم الكامل للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . بما فيها حق تقرير المصير ، واسترداد السيادة العربية على الاراضي المحتلة . ورحب وزراء الخارجية باعلان الاستقلال والبرنامج السياسي اللذين اعتمدهما المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية التاسعة عشر التي عقدت في الجزائر في العام الماضي . ودعا وزراء الخارجية الى بذل جهود مجددة للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة عن طريق المفاوضات . وتحقيقا لهذه الغاية ، فقد أعربوا عن تاييدهم لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة على أن تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة كاملة . وأحاط وزراء الخارجية علما باستمرار الانتفاضة في الاراضي المحتلة ورأوا أنها تؤكد ضرورة التوصل الى تسوية مبكرة .

ورحب وزراء الخارجية بالقرار الذي اتخذته العراق وايران بقبول القرار ٥٩٨ الذي اتخذه مجلس الامن بالامم المتحدة عام ١٩٨٧ . ودعا وزراء الخارجية الطرفين المعنيين الى الالتزام باحكام اتفاق وقف اطلاق النار والى زيادة بذل الجهود في مفاوضاتهما للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، وفقا لاحكام القرار ٥٩٨ .

أفغانستان

رحب وزراء الخارجية بانسحاب القوات السوفياتية الكامل من أفغانستان نتيجة لتوقيع اتفاقات جنيف .

بيد أن وزراء الخارجية أعربوا عن قلقهم لاستمرار القتال بعد الانسحاب السوفياتي وعن أملهم في أن تتوصل الأطراف المعنية الى تسوية سياسية شاملة وتهيئ الأحوال المواتية المفضية الى عودة جميع اللاجئين الأفغان الى وطنهم . وفي هذا الصدد ، أعرب وزراء الخارجية عن أملهم في بذل جهود مجددة لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة .

الحالة في الجنوب الافريقي

أعرب وزراء الخارجية عن قلقهم العميق لاستمرار حالة النزاع في الجنوب الافريقي . وأكدوا من جديد ادانتهم للفصل العنصري الذي اعتبروه عملا وحشيا وسببا جذريا في النزاع في المنطقة ؛ فارتكاب جريمة قتل الأجناس في الداخل وممارسة ارهاب الدولة في الخارج مسألتان متأصلتان في طبيعة نظام الفصل العنصري . لذلك كرر وزراء الخارجية أن السلم والاستقرار لن يستتبا في ربوع الجنوب الافريقي ما لم يتم القضاء نهائيا على نظام الفصل العنصري .

ورحب وزراء الخارجية ببدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن بالأمم المتحدة .

وأعربوا عن تضامنهم مع الشعب الافريقي في كفاحه العادل من أجل التحرر والعدالة ، وطلبوا الافراج المبكر عن الوطنيين الافريقيين في جنوب افريقيا بمن فيهم نيلسون مانديلا . ولاحظوا أن الجزاءات الاقتصادية القائمة وغيرها من الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي على جنوب افريقيا كان لها بالفعل أثر هام على جنوب افريقيا ودعوا الى تطبيقها بشكل أوسع وأكثر إحكاما وتكثيفا .

- - - - -